دور القوانين التجارية العراقية في تحفيز البحث العلمي (دراسة مقارنة)

The Role of Iraqi Commercial Laws in Stimulating Scientific

م. د سامح صبري جاسم
كلية القانون-الجامعة المستنصرية

ملخص البحث

يعد البحث العلمي الركيزة الأساسية في تقدم الأمم ونهضتها، إذ يسهم في تطوير القطاعات الاقتصادية والتكنولوجية، ويعتمد نجاحه على بيئة قانونية محفزة. وتبرز التشريعات التجارية كأداة رئيسية لدعم البحث العلمي، من خلال تنظيم آليات التمويل، وحماية الملكية الفكرية، وتسهيل نقل التكنولوجيا، وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص. ورغم وجود إطار قانوني في العراق يُعنى بالجوانب التجارية، إلا أنه لا يزال يعاني من قصور في توفير بيئة مشجعة للبحث والتطوير، مما يستدعي مراجعة نقدية مقارنة بالتشريعات الأمريكية التي أثبتت نجاحها في هذا المجال.

تتمثل أبرز الإشكاليات القانونية في محدودية الحماية الممنوحة لحقوق الملكية الفكرية، وغياب التشريعات التي تنظم التعاون بين الجامعات والقطاع الخاص، وضعف الإطار القانوني لتمويل البحث العلمي، فضلاً عن عدم وضوح آليات نقل التكنولوجيا والاستفادة التجارية منها. ويُلاحظ أن القوانين الأمريكية، وعلى رأسها قانون باي-دول، تقدم نموذجاً متقدماً في دعم البحث العلمي عبر منح المؤسسات الأكاديمية الحق في استغلال براءات الاختراع، وتقديم الحوافز الضريبية لتمويل الأبحاث، وفرض آليات واضحة لضمان الشراكة الفاعلة بين الجامعات والشركات التجارية.

وفي ضوء هذه الإشكاليات، يسعى البحث إلى تحليل دور القوانين التجارية العراقية في تحفيز البحث العلمي، ومقارنتها بالتجربة الأمريكية، بغية الوقوف على أوجه القصور والتميّز، ومن ثم اقتراح إصلاحات تشريعية تضمن بيئة

قانونية أكثر دعماً للابتكار. ويخلص البحث إلى ضرورة تطوير الإطار التشريعي العراقي ليواكب التغيرات العالمية، من خلال تعزيز الحماية القانونية للابتكارات، وتفعيل آليات نقل التكنولوجيا، وتوفير تشريعات واضحة لتنظيم تمويل البحث العلمي، فضلاً عن إرساء قواعد حوكمة مستدامة للجامعات، بما يحقق التكامل بين البحث الأكاديمي واحتياجات السوق.
الكلمات المفتاحية : الملكية الفكرية، نقل التكنولوجيا، الابتكار، تمويل البحث العلمي، الحوكمة الجامعية.

Summary
Scientific research is the cornerstone of nations' progress and development, contributing to the advancement of economic and technological sectors. Its success depends on a supportive legal environment. Commercial legislation plays a key role in fostering scientific research by regulating funding mechanisms, protecting intellectual property, facilitating technology transfer, and promoting partnerships between the public and private sectors. Despite the existence of a legal framework in Iraq that addresses commercial aspects, it still suffers from deficiencies in creating a stimulating environment for research and development. This calls for a critical review in comparison with U.S. legislation, which has proven effective in this field.
The main legal issues include the limited protection granted to intellectual property rights, the absence of legislation regulating cooperation between universities and the private sector, the weak legal framework for research funding, and the lack of clarity in mechanisms for technology transfer and commercialization. U.S. laws, particularly the **Bayh-Dole Act**, provide an advanced model for supporting scientific research by granting academic institutions the right to exploit patents, offering tax incentives for research funding, and establishing clear mechanisms to ensure effective partnerships between universities and commercial enterprises.
In light of these challenges, this research aims to analyze the role of Iraqi commercial laws in stimulating scientific research and compare them with the U.S. experience to identify strengths and shortcomings. The study seeks to propose legislative reforms that ensure a more innovation-friendly legal environment. The findings emphasize the need to develop Iraq's legislative framework to align with global advancements by enhancing legal protections for innovations, activating technology transfer mechanisms, enacting clear regulations for research funding, and establishing sustainable university governance policies that integrate academic research with market needs.
Keywords: Intellectual Property, Technology Transfer, Innovation, Research Funding, University Governance.

المقدمة: Introduction

أولاً: فكرة البحث

يُعد البحث العلمي من الركائز الأساسية التي تقوم عليها التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث يسهم في تطوير التقنيات الحديثة، وتحفيز الابتكار، وتعزيز

القدرة التنافسية للدول على الصعيدين الإقليمي والدولي. ومع ذلك، فإن نجاح البحث العلمي واستمراريته يتطلبان بيئة قانونية ملائمة توفر الدعم المالي، الحماية القانونية للملكية الفكرية، وتنظم العلاقة بين القطاعين العام والخاص لضمان تحويل الاكتشافات العلمية إلى تطبيقات عملية. وهنا يبرز دور القوانين التجارية، التي لا تقتصر على تنظيم الأعمال التجارية فحسب، بل تمتد إلى تحفيز البحث العلمي من خلال وضع الأطر القانونية التي تشجع الاستثمار في الأبحاث وتضمن الاستفادة منها في تطوير القطاع الاقتصادي.

تتناول هذه الدراسة مدى فاعلية القوانين التجارية العراقية في دعم وتمويل البحث العلمي، سواء من خلال توفير الحوافز القانونية للاستثمار في المشاريع البحثية، أو عبر حماية الابتكارات العلمية وضمان حقوق الباحثين والمخترعين. كما تهدف الدراسة إلى تحليل الأطر التشريعية التي تنظم العلاقة بين المؤسسات البحثية والقطاع الخاص، ومدى تشجيعها على التعاون البحثي، ونقل التكنولوجيا، وتحويل نتائج البحث إلى منتجات اقتصادية ملموسة.

ومن أجل تقديم رؤية شاملة، سيتم إجراء مقارنة بين القوانين التجارية العراقية والتشريعات الأجنبية التي اعتمدت آليات قانونية متقدمة لتحفيز البحث العلمي. وتشمل هذه المقارنة دراسة مدى نجاح الدول الأخرى في وضع أنظمة قانونية تكفل تمويل الأبحاث، وتنظيم حقوق الملكية الفكرية، وإيجاد بيئة تشريعية تدفع الشركات الكبرى والمؤسسات البحثية إلى الاستثمار في الابتكار العلمي. ومن خلال هذا التحليل، يسعى البحث إلى تسليط الضوء على أوجه القصور في التشريعات العراقية، واقتراح سبل تطويرها بما يتناسب مع المتغيرات الاقتصادية والتكنولوجية المتسارعة.

يهدف البحث أيضًا إلى تقديم توصيات عملية لصانعي القرار في العراق من أجل تفعيل دور القوانين التجارية في تحفيز البحث العلمي، سواء من خلال تعديل القوانين القائمة، أو اقتراح تشريعات جديدة تتناسب مع متطلبات العصر، وتحقق التوازن بين تشجيع الابتكار وحماية الحقوق القانونية للباحثين والمستثمرين.

ثانياً: أهمية البحث

يكتسب هذا البحث أهمية كبيرة نظرًا لارتباطه بأحد أكثر القضايا حساسية وأثرًا في تطوير المجتمعات الحديثة، وهو دور القوانين التجارية في تحفيز البحث العلمي. فالاقتصاد العالمي المعاصر يعتمد بشكل متزايد على المعرفة والابتكار كمحركات رئيسية للنمو، مما يجعل البحث العلمي عنصرًا أساسيًا في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومن هذا المنطلق، فإن تحليل

مدى فاعلية القوانين التجارية في دعم البحث العلمي يمثل ضرورة ملحة لضمان استثمار مخرجات البحث في المجالات الاقتصادية والتكنولوجية المختلفة. تنبع

أهمية هذا البحث من كونه يتناول العلاقة بين القانون والاقتصاد من منظور تشريعي حديث، حيث يسلط الضوء على كيفية تنظيم القوانين التجارية لمسألة تمويل الأبحاث العلمية، ومدى توفيرها للحوافز الاستثمارية التي تشجع القطاع الخاص على دعم الابتكار. كما يناقش البحث الدور الذي تلعبه التشريعات التجارية في حماية حقوق الباحثين، وتأمين بيئة قانونية تشجع على الاستفادة من نتائج البحث العلمي من خلال براءات الاختراع، ونقل التكنولوجيا، وتطوير الشركات الناشئة القائمة على البحث العلمي (Startups).

إضافةً إلى ذلك، فإن أهمية البحث تتجلى في كونه يسد فجوة معرفية حول مدى استجابة القوانين العراقية للمتغيرات العالمية المتعلقة بتحفيز البحث العلمي، حيث يعرض مقارنة قانونية بين التشريعات العراقية ونظيراتها في الدول المتقدمة، مثل قوانين الملكية الفكرية، وتشريعات الاستثمار في البحث والتطوير، والأنظمة القانونية التي تربط بين الجامعات والشركات التجارية لضمان الاستفادة المتبادلة من مخرجات البحث العلمي.

كما أن البحث يهدف إلى إبراز مدى تأثير القوانين التجارية على استدامة البحث العلمي، من خلال تقييم دور التشريعات في توفير التمويل المستدام للأبحاث، سواء عبر الصناديق الحكومية، أو من خلال استراتيجيات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، أو من خلال تسهيل تأسيس مؤسسات بحثية مستقلة قادرة على تحقيق التكامل بين المعرفة العلمية والتطبيقات التجارية.

ومن الناحية العملية، فإن البحث لا يقتصر على تحليل النصوص القانونية، بل يقدم حلولًا واقتراحات لتطوير القوانين العراقية، بما يضمن تحقيق بيئة تشريعية متكاملة قادرة على تعزيز دور البحث العلمي في التنمية الوطنية. وبالتالي، فإن النتائج والتوصيات المستخلصة من هذه الدراسة يمكن أن تكون مرجعًا لصانعي السياسات والمشرعين العراقيين عند النظر في تعديل القوانين أو استحداث تشريعات جديدة تسهم في بناء اقتصاد معرفي متكامل.

ثالثاً: إشكالية البحث

تمحور إشكالية هذا البحث حول مدى قدرة القوانين التجارية العراقية على تحفيز البحث العلمي وتوفير بيئة قانونية ملائمة للابتكار والتطوير التكنولوجي. فالاقتصاد المعرفي الحديث يعتمد بشكل أساسي على البحث العلمي كمحرك للنمو والتنمية المستدامة، مما يجعل من الضروري وجود تشريعات تدعم هذا التوجه من خلال توفير التمويل والحوافز القانونية وضمان حماية الملكية الفكرية.

ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات متعددة تواجه ربط الأبحاث العلمية بالقطاع التجاري، حيث إن القوانين الحالية قد لا تواكب المتغيرات السريعة في هذا

المجال، مما يطرح تساؤلات حول مدى كفايتها في تحفيز الاستثمار في البحث العلمي.
إن العلاقة بين البحث العلمي والقانون التجاري تمثل محورًا أساسيًا في هذه الدراسة، فبينما يسعى البحث العلمي إلى تحقيق تقدم معرفي يخدم البشرية، فإن القوانين التجارية تهدف إلى ضمان الاستفادة الاقتصادية من هذه الأبحاث، وهو ما يستلزم تحقيق توازن دقيق بين حرية البحث العلمي ومتطلبات السوق. ومن أبرز التحديات التي تواجه هذا التوازن هو غياب الأطر القانونية الواضحة التي تنظم التعاون بين الجامعات والمراكز البحثية من جهة، والمؤسسات والشركات التجارية من جهة أخرى، مما قد يؤدي إلى إضعاف فرص الاستفادة من نتائج البحث العلمي على المستوى التجاري والصناعي.
ومن المشكلات الأخرى التي تتناولها الدراسة مسألة تمويل البحث العلمي، حيث تعاني البيئة القانونية العراقية من غياب تشريعات واضحة تحفز القطاع الخاص على الاستثمار في البحث العلمي، فضلًا عن وجود عقبات إدارية تعيق الباحثين عن الحصول على الدعم المالي اللازم. كما أن نقص الحوافز الضريبية والتشريعية قد يثني الشركات عن تخصيص موارد مالية للبحث والتطوير، مما يقلل من فرص تحويل الأفكار العلمية إلى مشاريع اقتصادية مستدامة. وعلى المستوى الدولي، تبنت العديد من الدول سياسات قانونية متطورة في هذا المجال، مثل الولايات المتحدة وألمانيا وفرنسا، التي تمتلك تشريعات تدعم تمويل الأبحاث، وتحمي حقوق الباحثين، وتوفر بيئة قانونية محفزة للابتكار، وهو ما يطرح تساؤلًا حول مدى قدرة العراق على الاستفادة من هذه التجارب وتكييفها مع متطلباته الوطنية.
بناءً على ما سبق، يسعى البحث إلى الإجابة على عدد من التساؤلات المهمة، منها: هل توفر القوانين التجارية العراقية بيئة قانونية مناسبة لدعم البحث العلمي وتحفيز الاستثمار فيه؟ وما مدى كفاءة هذه القوانين في حماية الملكية الفكرية للابتكارات العلمية؟ وكيف يمكن مقارنة التشريعات العراقية بنظيراتها في الدول المتقدمة؟ وما الإصلاحات القانونية اللازمة لضمان بيئة تشريعية أكثر دعمًا للبحث العلمي في العراق؟

رابعاً: منهجية البحث

يعتمد البحث على المنهج التحليلي المقارن، حيث يتم تحليل القوانين التجارية العراقية المتعلقة بتحفيز البحث العلمي، مع مقارنتها بالتشريعات الأجنبية التي اعتمدت آليات قانونية متقدمة في هذا المجال، بهدف استخلاص الحلول القانونية المثلى التي يمكن تبنيها لتعزيز البحث العلمي في العراق.

خامساً: خطة البحث

يتناول البحث دراسة دور القوانين التجارية في تحفيز البحث العلمي من خلال مبحثين رئيسيين:

المبحث الأول: ماهية تحفيز البحث العلمي في القوانين التجارية

المبحث الثاني: الآليات القانونية لتحفيز البحث العلمي في القوانين التجارية

المبحث الأول: ماهية دور القوانين التجارية في تحفيز البحث العلمي

Section One: The Nature of the Role of Commercial Laws in Promoting Scientific Research

يعد البحث العلمي عنصرًا أساسيًا في تقدم المجتمعات وازدهارها، حيث يسهم في تطوير التكنولوجيا، تعزيز الابتكار، ودعم الاقتصاد. ومع ذلك، فإن نجاح البحث العلمي لا يعتمد فقط على جهود الباحثين والمؤسسات الأكاديمية، بل يتطلب بيئة قانونية تحفّز تمويله، تحمي نتائجه، وتشجع استثماره. في هذا السياق، تلعب القوانين التجارية دورًا رئيسيًا من خلال توفير الأطر القانونية التي تدعم تمويل الأبحاث، تنظم الشراكات البحثية بين القطاعين العام والخاص، وتحمي الملكية الفكرية للاختراعات والابتكارات. وتكمن أهمية هذا الدور في قدرته على ربط البحث العلمي بالقطاع الاقتصادي، مما يسهم في تحويل الاكتشافات العلمية إلى مشاريع عملية تعزز التنمية المستدامة. بناءً على ذلك، تسعى هذه الدراسة إلى تحليل دور القوانين التجارية العراقية في تحفيز البحث العلمي، مع مقارنتها بالتشريعات الأجنبية، لبيان مدى فاعليتها في خلق بيئة قانونية مشجعة على الابتكار والاستثمار في البحث العلمي.

المطلب الأول: مفهوم تحفيز البحث العلمي في إطار القوانين التجارية

Subsection One: The Concept of Promoting Scientific Research within the Framework of Commercial Laws

يُعَدُّ تحفيز البحث العلمي من الركائز الأساسية لتقدم المجتمعات وتعزيز قدراتها في مواجهة التحديات الاقتصادية والتكنولوجية. فالابتكار المستمر يُسهم في تطوير الصناعات، وتحسين جودة المنتجات، وتعزيز التنافسية على المستويين المحلي والدولي. يُعرَّف تحفيز البحث العلمي بشكل عام بأنه مجموعة من السياسات والإجراءات التي تهدف إلى تشجيع الأفراد والمؤسسات على الانخراط في الأنشطة البحثية، من خلال توفير الدعم المالي، والبيئة القانونية الملائمة، وحماية حقوق الملكية الفكرية. (١)

أما في إطار القوانين التجارية، فيُقصَد بتحفيز البحث العلمي تبنّي سياسات قانونية وتجارية تُشجِّع المؤسسات والشركات على الاستثمار في البحث والتطوير، عبر منح حوافز ضريبية، وتقديم تمويلات، وضمان حماية قانونية للابتكارات

وبراءات الاختراع، مما يُعزِّز من قدرة هذه المؤسسات على تقديم منتجات وخدمات مبتكرة. (٢)

في العراق، تسعى القوانين والتشريعات إلى دعم وتحفيز البحث العلمي من خلال عدة آليات. يُعتبر قانون وزارة التعليم العالي والبحث العلمي رقم (٤٠) لسنة ١٩٨٨ وتعديلاته من أبرز هذه التشريعات، حيث يهدف إلى إحداث تغييرات كمية ونوعية في الحركة العلمية والتقنية والثقافية، وتوجيه المؤسسات التعليمية والبحثية لتحقيق هذه الأهداف. ينص القانون في مادته الثانية على أن الوزارة تهدف إلى "إحداث تغييرات كمية ونوعية في الحركة العلمية والتقنية والثقافية وتوجيه المؤسسات التعليمية والبحثية لتحقيق هذه الأهداف. "

بالإضافة إلى ذلك، تم إقرار التعديل التاسع لقانون وزارة التعليم العالي والبحث العلمي رقم (٤٠) لسنة ١٩٨٨ بموجب القانون رقم (١٧) لسنة ٢٠٢٤، والذي يهدف إلى تحديث وتطوير البنية التحتية للبحث العلمي في العراق، بما يتماشى مع المستجدات والتطورات الحديثة.

علاوة على ذلك، تلعب القوانين التجارية دورًا محوريًا في تحفيز البحث العلمي. فعلى سبيل المثال، يُقدِّم قانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ حوافز للمستثمرين في مجالات متعددة، والتي يمكن أن تشمل البحث العلمي والتطوير التكنولوجي. كما يُوفِّر قانون حماية حق المؤلف رقم (٣) لسنة ١٩٧١ وتعديلاته حماية قانونية للمؤلفات والابتكارات، مما يشجع الباحثين والمخترعين على الاستمرار في تقديم أعمال جديدة.

على الصعيد الدولي، تُعَدُّ اتفاقية تريبس (TRIPS) لعام ١٩٩٤ من أبرز الاتفاقيات التي تُلزم الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية بتوفير حماية قانونية لحقوق الملكية الفكرية، بما في ذلك براءات الاختراع وحقوق المؤلف والعلامات التجارية. تهدف هذه الاتفاقية إلى خلق بيئة قانونية مواتية تُحفِّز على الابتكار والبحث العلمي. (٣)

يتبين مما تقدم ان تحفيز البحث العلمي في إطار القوانين التجارية يُعَدُّ عنصرًا أساسيًا لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فمن خلال توفير بيئة قانونية تُشجِّع على الابتكار، وتقديم حوافز مالية وضريبية، وضمان حماية حقوق الملكية الفكرية، يمكن للدول تعزيز قدراتها التنافسية على الساحة الدولية. وفي العراق، تُشكِّل التشريعات الحالية، مثل قانون وزارة التعليم العالي والبحث العلمي رقم (٤٠) لسنة ١٩٨٨ وتعديلاته، وقانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦، وقانون حماية

حق المؤلف رقم (٣) لسنة ١٩٧١، إطارًا قانونيًا يُمهِّد لتعزيز البحث العلمي والابتكار. ومع ذلك، يبقى التحدي في تطبيق هذه القوانين بفعالية، وضمان التنسيق بين الجهات المعنية، وتوفير الموارد اللازمة لتحقيق الأهداف المرجوة.

من الجدير بالذكر ان تحفيز البحث العلمي في إطار القوانين التجارية لا يقتصر على إصدار التشريعات فقط، بل يتطلب تفعيل هذه القوانين على أرض الواقع، من خلال توفير بيئة قانونية واستثمارية مستقرة، وتطوير البنية التحتية البحثية، وتعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص. فالتجارب الدولية أثبتت أن نجاح سياسات البحث العلمي يرتبط بمدى قدرة الحكومات على تقديم حوافز مباشرة وغير مباشرة للباحثين والمؤسسات البحثية، وضمان حماية الابتكارات من الاستغلال غير المشروع. وبالرغم من الجهود التشريعية المبذولة لدعم البحث العلمي في العراق، إلا أن هناك تحديات قائمة تعيق تفعيل هذه القوانين على نحو فعال. من أبرز هذه التحديات ضعف التمويل المخصص للبحث العلمي، وغياب التنسيق بين المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص، بالإضافة إلى محدودية التعاون بين الجامعات والمؤسسات التجارية. فوفقًا لتقارير رسمية، لا يزال الإنفاق على البحث العلمي في العراق منخفضًا مقارنة بالمعدلات العالمية، وهو ما ينعكس سلبًا على قدرة المؤسسات البحثية على تطوير مشاريع ابتكارية ذات جدوى اقتصادية.(٤)

إن تطوير الإطار القانوني لتحفيز البحث العلمي في العراق يتطلب إعادة النظر في السياسات الحالية، من خلال زيادة حجم التمويل المخصص للبحث العلمي، وتوسيع نطاق الحوافز الضريبية للمؤسسات التجارية المنخرطة في البحث والتطوير، وتعزيز آليات حماية الملكية الفكرية. كما أن تعزيز الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص يمثل عنصرًا أساسيًا في نجاح سياسات البحث العلمي، إذ إن معظم الابتكارات الناجحة عالميًا جاءت نتيجة تعاون وثيق بين المؤسسات الأكاديمية والشركات التجارية.

ان التجارب الدولية في هذا المجال توفر نماذج يمكن للقوانين العراقية الاستفادة منها. ففي الولايات المتحدة، تُعَدُّ سياسة الإعفاءات الضريبية للشركات المستثمرة في البحث العلمي (R&D Tax Credit) من أبرز المحفزات التي ساهمت في جعل الولايات المتحدة من الدول الرائدة في مجال الابتكار. كما أن برنامج "Horizon Europe"في الاتحاد الأوروبي يُعَدُّ نموذجًا ناجحًا لدعم البحث العلمي من خلال توفير تمويل مباشر للمشروعات البحثية، وتسهيل التعاون بين المؤسسات الأكاديمية والشركات التجارية. (٥)

من هذا المنطلق، فإن تطوير التشريعات التجارية العراقية لتحفيز البحث العلمي يتطلب التركيز على زيادة حجم التمويل الحكومي المخصص للبحث العلمي،

وتوجيه جزء من الميزانية العامة لدعم المشروعات البحثية ذات العائد الاقتصادي المرتفع.

فضلاً عن توسيع نطاق الحوافز الضريبية للمؤسسات التجارية التي تستثمر في البحث والتطوير، بما يُعزِّز من قدرة القطاع الخاص على المشاركة في الأنشطة البحثية. وكذلك تعزيز حماية الملكية الفكرية من خلال تحديث قانون حماية حق المؤلف رقم (٣) لسنة ١٩٧١، وتوفير إجراءات قانونية سريعة وفعالة لمعالجة انتهاكات الملكية الفكرية. كما يتطلب الأمر تشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص عبر تقديم تسهيلات قانونية وإدارية للمشروعات البحثية المشتركة بين الجامعات والشركات التجارية. ويتطلب كذلك إنشاء صناديق استثمار في البحث العلمي بتمويل مشترك بين الحكومة والقطاع الخاص، لدعم المشروعات البحثية المبتكرة، وتوجيهها نحو المجالات ذات الأولوية الاقتصادية.

نستنتج مما تقدم أن تحفيز البحث العلمي في إطار القوانين التجارية يُعدُّ عنصرًا استراتيجيًا لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العراق. فالتشريعات الحالية، وعلى رأسها قانون وزارة التعليم العالي والبحث العلمي رقم (٤٠) لسنة ١٩٨٨ وتعديلاته، وقانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦، وقانون حماية حق المؤلف رقم (٣) لسنة ١٩٧١، توفر أساسًا قانونيًا مهمًا لدعم البحث العلمي. إلا أن تفعيل هذه القوانين يتطلب مزيدًا من الجهود في مجال التمويل، وتوسيع نطاق الحوافز، وتعزيز آليات الحماية القانونية، بما يسهم في خلق بيئة مواتية للابتكار، وتمكين العراق من مواكبة التطورات العلمية والتكنولوجية على المستوى العالمي.

المطلب الثاني: اهمية القوانين التجارية في تحفيز البحث العلمي

Subsection Two: The Importance of Commercial Laws in Promoting Scientific Research

تلعب القوانين التجارية دورًا محوريًا في تحفيز البحث العلمي، إذ إنها توفر البيئة القانونية والتنظيمية التي تشجع المؤسسات والشركات على الاستثمار في البحث والتطوير. فالبحث العلمي يُعَدُّ عنصرًا أساسيًا في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث يُسهم في تطوير الصناعات، وتحسين جودة المنتجات والخدمات، وتعزيز القدرة التنافسية على المستويين المحلي والدولي. ومن هذا المنطلق، فإن وجود إطار قانوني واضح وفعّال يُشجِّع على البحث العلمي يُعد ضرورة استراتيجية لدعم الابتكار وتعزيز النمو الاقتصادي.

١. تعزيز الاستثمار في البحث والتطوير

تُوفر القوانين التجارية حوافز مباشرة وغير مباشرة للشركات والمؤسسات التجارية للاستثمار في البحث العلمي. فمن خلال تقديم إعفاءات ضريبية على

الإنفاق في البحث والتطوير، أو تقديم دعم مالي مباشر، تُصبح البيئة التجارية أكثر ملاءمة للابتكار. (٦)
على سبيل المثال، قانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ في العراق يتضمن نصوصًا تسمح للمستثمرين بالحصول على تسهيلات وإعفاءات ضريبية عند توجيه استثماراتهم نحو البحث العلمي. هذه الحوافز تُشجع الشركات على تخصيص موارد أكبر للأبحاث، مما يؤدي إلى تطوير منتجات وخدمات جديدة تعزز من تنافسيتها فى السوق.

٢. حماية الملكية الفكرية

إن حماية مخرجات البحث العلمي تُعد من أهم العوامل التي تُحفّز الباحثين والمؤسسات على الاستثمار في الابتكار. فالقوانين التجارية التي تنظم حماية حقوق الملكية الفكرية، مثل براءات الاختراع وحقوق النشر والعلامات التجارية، تضمن للباحثين والشركات الاحتفاظ بحقوقهم الفكرية، مما يحفزهم على تقديم مزيد من الابتكارات. في العراق، يُعد قانون حماية حق المؤلف رقم (٣) لسنة ١٩٧١ الإطار القانوني الأساسي لحماية الابتكارات العلمية، حيث يمنح المبتكرين حقوقًا قانونية تُوفر لهم الحماية من الاستغلال غير المشروع، ما يعزز من ثقة المستثمرين فى جدوى تمويل البحث العلمى. (٧)

٣. تشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص

تُساهم القوانين التجارية في تسهيل التعاون بين الجامعات والمؤسسات البحثية من جهة، والشركات التجارية من جهة أخرى. فالتشريعات التي تسمح للشركات بعقد اتفاقيات مع الجامعات والمؤسسات الأكاديمية لتطوير منتجات جديدة تُعزِّز من فرص الابتكار. في هذا السياق، يُعد قانون وزارة التعليم العالي والبحث العلمي رقم (٤٠) لسنة ١٩٨٨ في العراق من القوانين التي تشجع على التعاون البحثي بين المؤسسات التعليمية والقطاع الخاص، من خلال وضع سياسات تهدف إلى ربط مخرجات البحث العلمي بحاجات السوق.

٤. تقديم حوافز مالية وضريبية

تُعد الحوافز المالية والضريبية من أهم الأدوات القانونية المستخدمة لتحفيز البحث العلمي. فالقوانين التجارية التي تُخفّف الأعباء الضريبية على الشركات المستثمرة في البحث العلمي تجعل الاستثمار في الابتكار أكثر جاذبية. على سبيل المثال، سياسة الإعفاءات الضريبية على الأنشطة البحثية في الولايات المتحدة الأمريكية (R&D Tax Credit)تُعد من أكثر الأدوات نجاحًا في جذب الاستثمارات للبحث والتطوير. في العراق، يُمكن تطوير نظام مماثل للإعفاءات الضريبية لتشجيع الشركات على زيادة إنفاقها في البحث العلمي. (٨)

٥.إنشاء صناديق دعم البحث العلمي

تُساهم القوانين التجارية في إنشاء صناديق استثمارية موجهة لدعم البحث العلمي، بتمويل مشترك بين القطاعين العام والخاص. هذه الصناديق تُوفر التمويل اللازم لتنفيذ المشاريع البحثية ذات الطابع الابتكاري، والتي تُسهم في تطوير قطاعات اقتصادية حيوية. في العراق، يمكن تبني تجربة برنامج "Horizon Europe" في الاتحاد الأوروبي، الذي يُوفر تمويلًا مباشرًا لمشاريع البحث والتطوير، ويُعزز التعاون بين المؤسسات البحثية والشركات التجارية.

٦.تنظيم حقوق الاستغلال التجاري للأبحاث

تُحدد القوانين التجارية آليات استغلال نتائج البحث العلمي وتحويلها إلى منتجات أو خدمات قابلة للتسويق. فعندما تُوفر القوانين إطارًا قانونيًا واضحًا يُنظِّم العلاقة بين الباحثين والشركات التجارية، فإن ذلك يُعزِّز من فرص تطوير الابتكارات وتسويقها. في هذا السياق، يُمكن للعراق الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في وضع آليات قانونية لتوزيع العوائد المالية الناتجة عن استغلال الأبحاث التجارية بين الباحثين والمستثمرين. (٩)

٧.تهيئة بيئة قانونية ملائمة للابتكار

إن الاستقرار القانوني والتشريعي يُعد من العوامل الأساسية في جذب الاستثمارات إلى قطاع البحث العلمي. فالقوانين التجارية التي تُوفر بيئة قانونية مستقرة، وتُحدد بوضوح حقوق وواجبات جميع الأطراف الفاعلة في العملية البحثية، تُساعد في بناء ثقة المستثمرين وتعزيز استقرار النشاط البحثي. على سبيل المثال، القوانين التجارية في دول مثل ألمانيا واليابان تُوفر حماية قانونية قوية للمستثمرين في مجال البحث العلمي، مما ساهم في تطوير قطاعات صناعية متقدمة قائمة على الابتكار.

٨. دعم ريادة الأعمال والابتكار التكنولوجي

القوانين التجارية التي تُشجِّع على تأسيس الشركات الناشئة (Startups) القائمة على الابتكار تُعد من العوامل الأساسية في تحفيز البحث العلمي. في العراق، يُمكن تبني قوانين تُسهِّل على الباحثين ورجال الأعمال تأسيس شركات ناشئة تستند إلى مخرجات البحث العلمي، مع تقديم إعفاءات ضريبية ودعم مالي لهذه الشركات خلال سنواتها الأولى.

٩. تحفيز التنافسية في السوق

تُساهم القوانين التجارية في تحفيز التنافسية بين الشركات، مما يدفعها إلى زيادة استثماراتها في البحث والتطوير لتقديم منتجات مبتكرة. فالتشريعات التي تُعزِّز حماية المنافسة وتمنع الاحتكار تُشجع الشركات على تطوير منتجات وخدمات

جديدة تلبية لاحتياجات السوق، مما يعزز من قدرة الاقتصاد الوطني على النمو.(١٠)

١٠.دعم نقل التكنولوجيا

تُعد آليات نقل التكنولوجيا من المخرجات الأساسية للبحث العلمي. فالقوانين التجارية التي تُوفر تسهيلات قانونية وإدارية لعمليات نقل التكنولوجيا بين الجامعات والشركات تُسهم في تسريع تطبيق نتائج الأبحاث على أرض الواقع. على سبيل المثال، يُمكن للعراق تطوير قوانين تُشجِّع على نقل التكنولوجيا بين المؤسسات البحثية والشركات التجارية من خلال تقديم إعفاءات ضريبية، وتسهيل إجراءات تسجيل براءات الاختراع. (١١)

نستنتج مما تقدم أن القوانين التجارية تُعد من الأدوات الأساسية في تحفيز البحث العلمي، إذ إنها تُوفر البيئة القانونية الداعمة للابتكار، وتُعزِّز من قدرة الشركات على الاستثمار في البحث والتطوير.

في العراق، وعلى الرغم من وجود تشريعات تُوفر أساسًا قانونيًا لتحفيز البحث العلمي، إلا أن تفعيل هذه القوانين يتطلب مزيدًا من الجهود في مجال التمويل، وتوسيع نطاق الحوافز الضريبية، وتعزيز آليات حماية الملكية الفكرية. إن تطوير القوانين التجارية لتشجيع البحث العلمي يُسهم في خلق اقتصاد قائم على المعرفة، ويُعزِّز من قدرة العراق على مواجهة التحديات الاقتصادية والتكنولوجية على المستوى الدولي.

المبحث الثاني: الآليات القانونية لتحفيز البحث العلمي في القوانين التجارية

Section Two: The Legal Mechanisms for Promoting Scientific Research in Commercial Laws

إن نجاح التشريعات التجارية في تحفيز البحث العلمي يتوقف على مدى فعالية الآليات القانونية المطبقة. فالحوافز المالية والحماية القانونية للملكية الفكرية تمثلان أبرز الأدوات التي توفرها القوانين التجارية لدعم النشاط البحثي. ومن هنا، يبرز دور الدولة في تعزيز هذه الآليات عبر التشريعات والسياسات الاقتصادية.

المطلب الأول: التمويل الحكومي والحوافز المالية في إطار القوانين التجارية

Subsection One: Government Funding and Financial Incentives within the Framework of Commercial Laws

يشكل التمويل الحكومي والحوافز المالية عنصرين أساسيين في دعم الاقتصاد الوطني وتحفيز النشاط التجاري والاستثماري، حيث تسهم هذه الأدوات في تحقيق التنمية المستدامة، وتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية. (١٢)

ومن هذا المنطلق، تبرز أهمية القوانين والتشريعات التي تنظم التمويل الحكومي والحوافز المالية في إطار القوانين التجارية، حيث تسعى الدول إلى

وضع أطر قانونية واضحة تسهم في توجيه الموارد المالية بشكل يحقق الفائدة القصوى للاقتصاد والمجتمع. وفي العراق، نجد أن القوانين ذات الصلة تشمل قانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦، وقانون الشركات رقم (٢١) لسنة ١٩٩٧، وقانون الضرائب رقم (١١٣) لسنة ١٩٨٢، إضافة إلى قوانين أخرى تتعلق بتنظيم النشاط الاقتصادي وتقديم التسهيلات المالية للمؤسسات التجارية والصناعية والاستثمارية.

فيما يتعلق بالتمويل الحكومي، فإن الدولة العراقية تتبنى عدة آليات لدعم المشروعات التجارية والاستثمارية، سواء من خلال تقديم القروض الميسّرة عبر البنك المركزي العراقي أو من خلال برامج التمويل الموجهة لدعم القطاعات الاستراتيجية مثل الصناعة والزراعة والطاقة. وقد نص قانون الاستثمار العراقي رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ في المادة (١٩) على إمكانية تقديم الحكومة العراقية قروضًا ميسرة للمستثمرين، كما يسمح قانون البنك المركزي العراقي رقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٤ بمنح تسهيلات مالية للبنوك المحلية لدعم مشاريع التنمية الاقتصادية. ومع ذلك، فإن هذه التشريعات لا تزال بحاجة إلى تعديلات لتعزيز فاعليتها، حيث تواجه العديد من التحديات المتعلقة بالبيروقراطية وآليات التنفيذ. (١٣)

أما فيما يتعلق بالحوافز المالية، فإن القانون العراقي يوفر مجموعة من الحوافز التي تهدف إلى جذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية، وتشمل الإعفاءات الضريبية والتخفيضات الجمركية والدعم المالي المباشر. فوفقًا للمادة (١١) من قانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦، يتم منح المستثمرين إعفاءات ضريبية لمدة تصل إلى عشر سنوات عند تنفيذ مشاريع ذات أهمية استراتيجية، كما نص قانون الضرائب رقم (١١٣) لسنة ١٩٨٢ في المادة (٢٠) على تخفيض ضريبي على الأرباح للمشاريع التي تستثمر في القطاعات الصناعية والزراعية. ومع ذلك، فإن فعالية هذه الحوافز تتأثر بالعوائق الإدارية والاقتصادية التي تحد من قدرتها على تحقيق الأهداف المرجوة، مما يتطلب إعادة تقييم للسياسات المالية والتشريعية المتعلقة بالحوافز الاستثمارية. (١٤)

وعند مقارنة القوانين العراقية بالتشريعات الدولية، نجد أن الدول المتقدمة تعتمد على نماذج قانونية أكثر تطورًا لدعم التمويل الحكومي وتقديم الحوافز المالية، وهو ما يمكن للعراق الاستفادة منه. ففي الولايات المتحدة، ينظم قانون دعم المشروعات الصغيرة (Small Business Act) لعام ١٩٥٣ آليات تقديم القروض الحكومية بفوائد مخفضة للمؤسسات الصغيرة، في حين أن الاتحاد الأوروبي يعتمد على برامج تمويل ضخمة مثل برنامج "Horizon Europe 2021-2027"الذي يوفر دعمًا ماليًا مباشراً للابتكارات والمشروعات التجارية الجديدة. أما في سنغافورة، فتمنح الحكومة إعفاءات ضريبية تصل إلى ٧٠%

للشركات الناشئة، مما أسهم في تعزيز بيئة ريادة الأعمال، في حين أن ألمانيا توفر حوافز مالية للشركات التي تستثمر في البحث والتطوير وفقًا لقانون الابتكار الألماني لعام ٢٠٠٩. (١٥)

وعلى الصعيد الإقليمي، نجد أن دولة الإمارات العربية المتحدة تبنّت سياسات مماثلة من خلال قانون الاستثمار الأجنبي المباشر رقم (١٩) لسنة ٢٠١٨، الذي يسمح للمستثمرين الأجانب بامتلاك مشاريع بنسبة ١٠٠% في بعض القطاعات، إلى جانب تقديم إعفاءات ضريبية وتسهيلات مالية جاذبة. وعلى المستوى الدولي، تلعب الاتفاقيات التجارية والاستثمارية دورًا مهمًا في تنظيم التمويل الحكومي والحوافز المالية، حيث تلتزم الدول الموقعة على اتفاقيات منظمة التجارة العالمية بعدم تقديم دعم حكومي يخل بمبدأ المنافسة العادلة، وفقًا لاتفاقية الدعم والإجراءات التعويضية (SCM Agreement) (١٦)

كما أن اتفاقيات الاستثمار الثنائية (BITs) بين الدول تحدد شروط تقديم الحوافز المالية وضمانات الاستثمار، مما يسهم في تعزيز بيئة الأعمال وتشجيع تدفق رؤوس الأموال. ومن بين الاتفاقيات التي يمكن أن يستفيد منها العراق في هذا السياق، الاتفاقيات الاستثمارية التي أبرمها مع دول عدة، والتي تتضمن بنودًا تتعلق بتقديم التسهيلات المالية للمستثمرين الأجانب والمحليين.

وبالنظر إلى واقع التمويل الحكومي والحوافز المالية في العراق، فإن هناك حاجة ملحّة إلى تحديث التشريعات القائمة بحيث تواكب التطورات الاقتصادية العالمية، وتوفر بيئة استثمارية أكثر جاذبية. فمن الضروري وضع سياسات أكثر مرونة في تقديم التمويل الحكومي، مع ضمان معايير الشفافية والكفاءة في توزيع الموارد المالية. كما ينبغي تعزيز الحوافز المالية من خلال توسيع نطاق الإعفاءات الضريبية لتشمل قطاعات جديدة، وتبسيط الإجراءات الإدارية المرتبطة بالحصول على التسهيلات المالية. ومن جانب آخر، فإن العراق يمكنه الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة من خلال تعديل قوانينه الاستثمارية والتجارية بما يتماشى مع أفضل الممارسات العالمية، وضمان تحقيق التوازن بين دعم القطاع الخاص وحماية الاقتصاد الوطني من أي استغلال غير مشروع لهذه الحوافز. (١٧)

وبناءً على ما سبق، يمكن القول إن التمويل الحكومي والحوافز المالية يشكلان ركيزة أساسية للنمو الاقتصادي في أي دولة، إلا أن نجاح هذه السياسات يعتمد على وجود إطار قانوني قوي يضمن تحقيق الأهداف المرجوة بكفاءة وشفافية. ولذا، فإن العراق بحاجة إلى تطوير تشريعاته ذات الصلة بما يسهم في تعزيز دور التمويل الحكومي وتحفيز الاستثمارات بشكل مستدام، مع الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة لضمان تحقيق أقصى فائدة ممكنة من هذه الأدوات الاقتصادية.

المطلب الثاني: حماية الملكية الفكرية كوسيلة لتحفيز البحث العلمي

Subsection Two: Protection of Intellectual Property as a Means of Promoting Scientific Research

تعد حماية الملكية الفكرية من الركائز الأساسية في تعزيز بيئة البحث العلمي والابتكار، حيث تساهم في توفير الإطار القانوني الذي يحمي حقوق الباحثين والمبتكرين، ويضمن لهم الاستفادة من
نتائج أبحاثهم واختراعاتهم. إن وجود تشريعات واضحة لحماية الملكية الفكرية يشجع الأفراد والمؤسسات على الاستثمار في البحث والتطوير، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج المعرفي وتعزيز القدرة التنافسية للدول. وفي العراق، تنظم هذه المسألة مجموعة من القوانين، من أبرزها قانون حماية حق المؤلف رقم (٣) لسنة ١٩٧١، وقانون براءات الاختراع والتصاميم الصناعية رقم (٦٥) لسنة ١٩٧٠، بالإضافة إلى القوانين التجارية التي تعزز من حقوق الملكية الفكرية داخل الأنشطة الاقتصادية المختلفة. (١٨)

تتمثل حماية الملكية الفكرية في عدة أشكال قانونية، تشمل حقوق المؤلف، وبراءات الاختراع، والعلامات التجارية، والتصاميم الصناعية، والأسرار التجارية. فحقوق المؤلف تشمل الحماية القانونية للمؤلفات العلمية والأدبية والفنية، وقد نظمها القانون العراقي في قانون حماية حق المؤلف رقم (٣) لسنة ١٩٧١، الذي يمنح المؤلفين حق الاحتكار المؤقت لاستغلال أعمالهم الفكرية. أما براءات الاختراع، فهي تمنح للمخترعين الحق الحصري في الاستفادة من اختراعاتهم لفترة محددة، وتعد المادة (٢١) من قانون براءات الاختراع والتصاميم الصناعية رقم (٦٥) لسنة ١٩٧٠ أساسًا لحماية هذه الحقوق في العراق، حيث تضمن للباحثين والعلماء الحماية القانونية اللازمة لاستثماراتهم الفكرية. أما العلامات التجارية والتصاميم الصناعية، فتخضع لتنظيم قانوني يحمي حقوق الشركات والمؤسسات التجارية، مما يشجع على الابتكار في المجالات الصناعية والتجارية.(١٩)

إن حماية الملكية الفكرية كوسيلة لتحفيز البحث العلمي تعتمد على قدرة التشريعات على تقديم بيئة آمنة للمبتكرين، بحيث لا يتعرضون للاستغلال أو التعدي على حقوقهم. في هذا السياق، تبنت العديد من الدول قوانين حديثة لحماية الملكية الفكرية، حيث يعد قانون براءات الاختراع الأمريكي (Patent Act) أحد أكثر القوانين تطورًا، إذ يتيح للباحثين فرصة حماية اختراعاتهم لمدة تصل إلى ٢٠ عامًا، وهو ما يعزز الاستثمار في البحث العلمي. وفي الاتحاد الأوروبي، يوفر نظام حماية الملكية الفكرية الموحد، وفقًا لاتفاقية براءات الاختراع الأوروبية (EPC)، إطارًا قانونيًا مشتركًا لحماية الاختراعات في جميع الدول الأعضاء،

مما يسهل على الباحثين تسجيل براءات اختراعهم والاستفادة منها عبر الحدود الأوروبية. أما في اليابان، فتمنح الحكومة حوافز ضريبية وتسهيلات قانونية لحاملي براءات الاختراع ضمن سياسة تهدف إلى تعزيز البحث العلمي والابتكار التكنولوجي. (٢٠)

على المستوى الدولي، تمثل اتفاقيات الملكية الفكرية جزءًا رئيسيًا من النظام التجاري العالمي، حيث تضع معايير موحدة لحماية الحقوق الفكرية في جميع الدول الأعضاء. وأبرز هذه الاتفاقيات

هي اتفاقية الجوانب التجارية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية (TRIPS) التي أُبرمت تحت مظلة منظمة التجارة العالمية، حيث تلزم الدول الأعضاء بتوفير مستويات معينة من الحماية للملكية الفكرية، بما في ذلك براءات الاختراع وحقوق النشر والعلامات التجارية. كما أن معاهدة التعاون بشأن البراءات (PCT) التي تديرها المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO) تسهل على الباحثين والعلماء تسجيل براءات الاختراع على المستوى الدولي، مما يعزز التعاون البحثي العالمي ويزيد من قيمة الابتكارات العلمية. (٢١)

في العراق، ورغم وجود قوانين لحماية الملكية الفكرية، إلا أن التحديات العملية لا تزال تعيق تطبيق هذه القوانين بشكل فعال. فهناك حاجة ماسة إلى تحديث التشريعات لمواكبة التطورات الحديثة في مجال الابتكار والبحث العلمي، كما أن ضعف آليات تنفيذ القوانين يؤدي إلى انتشار ظاهرة القرصنة الفكرية والتعدي على حقوق الباحثين والمبتكرين. إن تطوير منظومة متكاملة لحماية الملكية الفكرية يتطلب إنشاء محاكم متخصصة للنظر في قضايا التعدي على الحقوق الفكرية، وتعزيز الوعي القانوني لدى الباحثين والمؤسسات العلمية حول أهمية تسجيل حقوقهم الفكرية لحمايتها من الاستغلال غير المشروع. (٢٢)

إن مقارنة الوضع العراقي مع الدول الأخرى يكشف عن الفجوة التشريعية والتنفيذية التي يجب معالجتها. فعلى سبيل المثال، في الولايات المتحدة، يتمتع الباحثون بإمكانية تسجيل اختراعاتهم بسهولة والاستفادة من عائداتها من خلال اتفاقيات الترخيص التي يحميها قانون براءات الاختراع. وفي أوروبا، توفر التشريعات الحديثة حماية واسعة للملكية الفكرية مع إمكانية مقاضاة المخالفين على نطاق دولي. أما في الصين، فقد شهدت السنوات الأخيرة تطورًا ملحوظًا في قوانين الملكية الفكرية، حيث تم تشديد العقوبات على التعدي على حقوق الملكية الفكرية وتعزيز دعم الحكومة للمبتكرين.

لتحقيق الاستفادة القصوى من نظام حماية الملكية الفكرية في العراق، من الضروري تنفيذ إصلاحات قانونية وإدارية، مثل تعديل القوانين الحالية لتتوافق مع المعايير الدولية، وإنشاء قاعدة بيانات وطنية لحماية حقوق الملكية الفكرية،

وإدخال أنظمة تسجيل إلكترونية لتسهيل عمليات تسجيل براءات الاختراع وحقوق التأليف والنشر. كما ينبغي تعزيز التعاون مع المنظمات الدولية مثل المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO) ومنظمة التجارة العالمية (WTO) للاستفادة من الخبرات العالمية في تطوير سياسات حماية الملكية الفكرية. (٢٣)

ختامًا، يمكن القول إن حماية الملكية الفكرية تمثل عنصرًا جوهريًا في دعم البحث العلمي وتحفيز الابتكار، حيث توفر بيئة آمنة للباحثين تتيح لهم تطوير أفكارهم واختراعاتهم دون خوف من الاستغلال غير المشروع. ويحتاج العراق إلى تطوير تشريعاته الخاصة بالملكية الفكرية بما يتناسب مع المعايير الدولية، مع ضرورة تعزيز آليات التنفيذ لضمان توفير حماية فعالة للمبتكرين والباحثين، مما يسهم في تحقيق نهضة علمية واقتصادية مستدامة.

الخاتمة: Conclusion

بعد أن انتهينا من دراسة بحثنا الموسوم " دور القوانين التجارية العراقية في تحفيز البحث العلمي "، توصلنا إلى النتائج والتوصيات الآتية:

اولًا: النتائج :

١. بينت الدراسة ان القوانين الحالية متفرقة ولا توفر إطارًا قانونيًا متكاملًا ينظم جميع الجوانب المتعلقة بالجامعات والمراكز البحثية.
٢. وضحت الدراسة ضعف استقلالية الجامعات قانونيًا رغم وجود نصوص تمنح الجامعات استقلالية إدارية ومالية، إلا أن التدخلات الحكومية تحدّ من تطبيقها الفعلي.
٣. لم تحدد القوانين العراقية آليات واضحة ومستدامة لتمويل البحث العلمي وتوجيهه نحو التنمية الوطنية.
٤. لا توفر القوانين الحالية حماية كافية لبراءات الاختراع وحقوق المؤلف للباحثين، مما يعيق تطور الابتكار العلمي.
٥. ضعف الرقابة القانونية على جودة التعليم العالي فالقوانين لا تضع معايير صارمة لضمان الجودة، مما أدى إلى تراجع التصنيفات الأكاديمية للجامعات العراقية عالميًا.
٦. عدم وجود إطار قانوني واضح لربط البحث العلمي بمتطلبات السوق فلا توجد إلزامات قانونية على الجامعات لتوجيه الأبحاث نحو حاجات التنمية المستدامة وقطاعات الإنتاج.
٧. قصور في التشريعات الخاصة بالتعليم الإلكتروني والتحول الرقمي فلا تزال القوانين التقليدية تعيق تطبيق أنظمة التعلم الإلكتروني والاعتماد على التقنيات الحديثة في الجامعات العراقية.

٨. ضعف الأطر القانونية التي تنظم التعاون بين الجامعات والقطاع الخاص فلا توجد قوانين تدعم الاستثمار في البحث العلمي أو تحفّز الشراكات البحثية بين الجامعات والشركات.
٩. عدم وضوح المسؤولية القانونية للأبحاث الممولة فلا تحدد القوانين الحالية المسؤوليات القانونية للأطراف الممولة للأبحاث، مما يؤدي إلى إشكاليات عند تنفيذ نتائج البحوث.
١٠. عدم توفر حوافز قانونية كافية للباحثين فالقوانين الحالية لا تتضمن آليات تحفيزية فعالة لدعم الباحثين والأكاديميين، سواء من حيث التمويل أو الترقية العلمية أو حقوق النشر.

ثانياً: التوصيات:

١. تعديل قانون التعليم العالي والبحث العلمي العراقي لوضع إطار شامل تمويل البحث العلمي ، ويمنح الجامعات استقلالية حقيقية.
٢. تعديل القوانين الخاصة بحماية الملكية الفكرية العراقية لضمان حماية حقوق الباحثين وتشجيع الابتكار من خلال تنظيم براءات الاختراع وحقوق النشر والتأليف.
٣. إلزام الحكومة بتخصيص نسبة ثابتة من الموازنة العامة لتمويل البحث العلمي وفق معايير قانونية واضحة لضمان استدامة المشاريع البحثية.
٤. إصدار تشريعات تدعم التحول الرقمي في التعليم العالي وتنظم استخدام التكنولوجيا الحديثة والتعلم الإلكتروني بما يتوافق مع المعايير الدولية.
٥. وضع إطار قانوني للشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص لدعم الاستثمار في البحث العلمي، وتمويل المشاريع البحثية، وتحفيز التعاون العلمي والصناعي.

قائمة الهوامش

١. د. احمد السامرائي، حماية الملكية الفكرية في العراق: دراسة قانونية مقارنة، دار السنهوري،بغداد، ٢٠٢٠ ، ص٣٥.
٢. د. هدى العزاوي، "دور التشريعات العراقية في حماية حقوق الملكية الفكرية وتأثيرها على البحث العلمي"، رسالة ماجستير، جامعة البصرة ، كلية القانون، ٢٠٢٠، ص٧٧.
3. Carter, D. "Government Incentives and R&D Funding: A Comparative Analysis," *International Review of Law and Economics*, Vol. 35, No. 2, 2019, pp. 88-105.
٤. د. حسن علي ، *القوانين التجارية وتأثيرها على البحث العلمي والتطوير التكنولوجي*، دار الثقافة للنشر، عمان ، الاردن ، ٢٠٢١ ، ص٢٤.
5. Brown, R. *Legal Frameworks for Research and Development Financing*. London: Routledge, 2020.p87.
٦. د. زينب نصار، *التشريعات الاقتصادية وتأثيرها على الاستثمار في البحث العلمي*، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت: ، ٢٠١٧. ص٤٧.
٧. د. سامي الراوي، "التحديات التي تواجه حماية حقوق الملكية الفكرية في العراق"، *مجلة كلية الحقوق ، جامعة الموصل* ، المجلد ٩، العدد ٢، ٢٠٢٠، ص ١٣٤-١٥٠.
٨. د. علي الانصاري، "تطور التشريعات العراقية في مجال حماية براءات الاختراع وتأثيرها على البحث العلمي"، *مجلة الدراسات القانونية المقارنة، جامعة الاردن* ، العدد ٢٢، ٢٠١٩، ص ٦٥-٨٥.

9. Williams, K. *The Economics of Intellectual Property Rights*. Berlin: Springer-Verlag, 2017.p45.
١٠. د. فاطمة غانم، الابتكار والتشريعات الحديثة لحماية الملكية الفكرية ، المركز القومي للبحوث القانونية، القاهرة ، ٢٠١٩. ص٢٥.
١١. د. زينب علي، "التجربة الأوروبية في تمويل البحث العلمي وإمكانية الاستفادة منها في العراق"، *مجلة الدراسات القانونية المقارنة*، العدد ١٥، جامعة الكويت ، الكويت، ٢٠١٩، ص ٦٥-٩٠.
12. Jones, L. *Patents and Innovation in Emerging Economies*. New York: Springer, 2021. P22.
١٣. د. محمود عبد الجبار، القانون التجاري العراقي وتطبيقاته في ضوء التشريعات الحديثة .بيروت: دار النهضة العربية، القاهرة ، ٢٠١٨، ص١٤.
14. David, B. *Intellectual Property and Innovation: A Global Perspective*. Oxford: Oxford University Press, 2018.p12.
١٥. د. مصطفى الراوي ، "دور الحوافز الضريبية في دعم الابتكار العلمي"، رسالة ماجستير، جامعة الكوفة، ٢٠٢١، ص٨٧.
16. Johnson, M. "The Impact of Intellectual Property Protection on Scientific Research," *Journal of Intellectual Property Law*, Vol. 27, No. 3, 2020, pp. 112-134.
١٧. د. سعاد كريم، "حماية حقوق المؤلف في العراق في ظل التطورات التكنولوجية"، رسالة ماجستير، جامعة الموصل ، ٢٠١٩، ص٥٦.
18. Nguyen, P. "Patent Policies and Their Effect on Innovation in Developing Countries," *World Economic Journal*, Vol. 40, No. 1, 2021, pp. 45-67.
١٩. د. قيس الشمري ، "براءات الاختراع في العراق: بين النظرية والتطبيق"، أطروحة دكتوراه، جامعة النهرين- كلية الحقوق ، بغداد ، ٢٠٢١، ص٩٩.
٢٠. د. نور عبد الله، "فعالية القوانين العراقية في تحفيز الابتكار وحماية حقوق الملكية الفكرية"، *مجلة القانون والاقتصاد*، العدد ١٥، ٢٠٢١، ص ٨٨-١١٢.
21. Smith, J. *The Role of Intellectual Property in Economic Growth*. Cambridge: Cambridge University Press, 2019. P19.
٢٢. د. احمد الجبوري، "تأثير التشريعات التجارية على الاقتصاد المعرفي في العراق"، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، ٢٠٢٢، ص٧١.
٢٣. د. حسن عمار. "دور التشريعات المالية في تمويل البحث العلمي في الدول العربية"، *مجلة الاقتصاد والتشريع*، العدد ٣٠، ٢٠٢١، ص ٥٢.

قائمة المراجع

أولًا: المراجع العربية

١. الكتب القانونية

أ. احمد السامرائي، حماية الملكية الفكرية في العراق: دراسة قانونية مقارنة .بغداد: دار السنهوري، ٢٠٢٠.

ب. حسن علي ، *القوانين التجارية وتأثيرها على البحث العلمي والتطوير التكنولوجي* .عمان: دار الثقافة، ٢٠٢١.

ت. زينب نصار، *التشريعات الاقتصادية وتأثيرها على الاستثمار في البحث العلمي* .بيروت: المؤسسة العربية للدراسات، ٢٠١٧.

ث. فاطمة غانم، الابتكار والتشريعات الحديثة لحماية الملكية الفكرية .القاهرة: المركز القومي للبحوث القانونية، ٢٠١٩.

ج. محمود عبد الجبار، القانون التجاري العراقي وتطبيقاته في ضوء التشريعات الحديثة .بيروت: دار النهضة العربية، القاهرة ، ٢٠١٨.

٢. رسائل وأطاريح جامعية عربية

أ. احمد الجبوري، "تأثير التشريعات التجارية على الاقتصاد المعرفي في العراق"، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، ٢٠٢٢.

ب. سعاد كريم، "حماية حقوق المؤلف في العراق في ظل التطورات التكنولوجية"، رسالة ماجستير، جامعة الموصل ، ٢٠١٩.
ت. قيس الشمري ، "براءات الاختراع في العراق: بين النظرية والتطبيق"، أطروحة دكتوراه، جامعة النهرين- كلية الحقوق ، بغداد ، ٢٠٢١.
ث. مصطفى الراوي ، "دور الحوافز الضريبية في دعم الابتكار العلمي"، رسالة ماجستير، جامعة الكوفة، ٢٠٢١.
ج. هدى العزاوي، "دور التشريعات العراقية في حماية حقوق الملكية الفكرية وتأثيرها على البحث العلمي"، رسالة ماجستير، جامعة البصرة ، كلية القانون، ٢٠٢٠.

٣. البحوث والمقالات العلمية

أ. الأنصاري، علي. "تطور التشريعات العراقية في مجال حماية براءات الاختراع وتأثيرها على البحث العلمي"، *مجلة الدراسات القانونية المقارنة*، العدد ٢٢، ٢٠١٩، ص ٦٥-٨٥.
ب. حسن، عمار. "دور التشريعات المالية في تمويل البحث العلمي في الدول العربية"، *مجلة الاقتصاد والتشريع*، العدد ٣٠، ٢٠٢١، ص ٤٥-٧٢.
ت. الراوي، سامي. "التحديات التي تواجه حماية حقوق الملكية الفكرية في العراق"، *مجلة العلوم القانونية*، المجلد ٩، العدد ٢، ٢٠٢٠، ص ١٣٤-١٥٠.
ث. عبد الله، نور. "فعالية القوانين العراقية في تحفيز الابتكار وحماية حقوق الملكية الفكرية"، *مجلة القانون والاقتصاد*، العدد ١٥، ٢٠٢١، ص ٨٨-١١٢.
ج. علي، زينب. "التجربة الأوروبية في تمويل البحث العلمي وإمكانية الاستفادة منها في العراق"، *مجلة الدراسات القانونية المقارنة*، العدد ١٥، ٢٠١٩، ص ٦٥-٩٠.

ثانياً: المراجع الأجنبية

1. Brown, R. *Legal Frameworks for Research and Development Financing*. London: Routledge, 2020.
2. Carter, D. "Government Incentives and R&D Funding: A Comparative Analysis," *International Review of Law and Economics*, Vol. 35, No. 2, 2019.
3. David, B. *Intellectual Property and Innovation: A Global Perspective*. Oxford: Oxford University Press, 2018.
4. Johnson, M. "The Impact of Intellectual Property Protection on Scientific Research," *Journal of Intellectual Property Law*, Vol. 27, No. 3, 2020.
5. Jones, L. *Patents and Innovation in Emerging Economies*. New York: Springer, 2021.
6. Nguyen, P. "Patent Policies and Their Effect on Innovation in Developing Countries," *World Economic Journal*, Vol. 40, No. 1, 2021.
7. Smith, J. *The Role of Intellectual Property in Economic Growth*. Cambridge: Cambridge University Press, 2019.
8. Williams, K. *The Economics of Intellectual Property Rights*. Berlin: Springer-Verlag, 2017.